



INSTITUTE FOR INTERNATIONAL LAW & HUMAN RIGHTS

الخيارات التشريعية لقانون المياه في العراق

إعداد معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان
أيلول 2023

الملخص التنفيذي

تم الاعتراف بحقوق الإنسان في الحصول على المياه النقية والصرف الصحي بشكل رسمي وغير رسمي في عدد من المنتديات المختلفة على المستويين الوطني والدولي منذ عقود. تعترف العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، بالتعهدات التي تواجه ضمان إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى موارد المياه ونوعية المياه في جميع أنحاء العالم وتسعى جاهدة إلى تنفيذ هذه الحقوق من خلال معالجة جودة المياه وكميتها. لقد تم دمج هذه القرارات والمعاهدات في التشريعات المحلية في جميع أنحاء العالم من أجل تطبيق حقوق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي بشكل أكثر فعالية على المستوى الوطني.

وباعتباره أحد البلدان الأكثر تضرراً من تغير المناخ، فمن المتوقع أن تتفاقم أزمة المياه المستمرة في العراق بشكل كبير خلال السنوات المقبلة. وعلى الرغم من وجود مطلب دستوري من جانب الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لصياغة تشريع بشأن كيفية تخصيص المياه على المستوى الوطني، إلا أن العراق لم يضع بعد قانوناً موحداً للمياه لتنفيذ الأحكام الدستورية ذات الصلة. إن مثل هذا القانون ليس ضرورياً من المنظور الدستوري فحسب، بل هو أيضاً ضرورة تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة، نظراً لندرة الموارد المائية وانخفاض جودتها على الصعيد الوطني.

ومع الجهود الحكومية المستمرة الموجهة نحو التشريع بشأن موضوع جودة المياه وكميتها، قد ينظر المشرعون في أفضل الممارسات من بلدان أخرى في مواقف مماثلة حول العالم. لقد قامت العديد من البلدان بالفعل بمراعاة اعتبارات حقوق الإنسان في القوانين واللوائح المحلية. يمكن لهذه القوانين واللوائح أن توفر أساساً للنظر فيه من قبل المشرعين في العراق لضمان أن تُشكّل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أي قانون وطني موحد للمياه. قد ينظر المشرعون في الكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان أن تبلور العملية التشريعية وذلك من خلال دمج ما يلي في القانون لضمان جودة المياه وكميتها الكافية للجميع في العراق، مع التركيز بشكل خاص على ضمان إمكانية وصول المياه النقية للفئات المهمشة:

- ❖ إدراج تدابير حماية المياه الصالحة للشرب القابلة للتنفيذ، بما في ذلك الأحكام التي تهدف إلى ضمان الوصول الموثوق للفئات الأكثر تهميشاً في العراق إلى مياه الشرب النقية؛
- ❖ إعطاء الأولوية للاستخدام المنزلي والفردي والضمانات البيئية على الاستخدام الصناعي والتجاري للمياه؛
- ❖ تطوير وتنفيذ آلية مالية لتسهيل إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي لسكان المناطق الريفية والفئات السكانية المهمشة أو الضعيفة؛ و
- ❖ تدابير الإنفاذ الفعالة التي يمكن أن تضمن تنفيذ جميع الأحكام التشريعية بأقصى قدر من الفعالية.

إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) على استعداد لتقديم المساعدة الإضافية والدعم اللازم للمضي قدماً في تطوير التشريعات التي يمكن أن تحمي حقوق المواطنين العراقيين في الحصول على المياه النقية والبيئة الصحية.

جدول المحتويات

2.....	الملخص التنفيذي
4.....	أولاً. السياق والقضايا الرئيسية
4.....	أ. السياق الدولي لحقوق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي
8.....	ب. السياق الدولي لحماية وإدارة موارد المياه العابرة للحدود
9.....	ج. الاعتراف القانوني المحلي بحق الإنسان في المياه وحق الإنسان في الصرف الصحي
11.....	د. السياق الوطني لحقوق وموارد المياه في العراق
12.....	ثانياً. الخيارات التشريعية لقوانين المياه
13.....	أ. القوانين الإطارية والتشريعات الأولية
15.....	ب. المواضيع التي تتناولها قوانين المياه: حماية المياه الصالحة للشرب
15.....	ج. المواضيع التي تتناولها قوانين المياه: الحماية البيئية للمسطحات المائية الموجودة (المياه السطحية / المياه الجوفية / الأهوار)
16.....	د. معالجة الوصول إلى إمدادات المياه والصرف الصحي من خلال التشريعات
17.....	هـ. معالجة الاستخدامات الزراعية للموارد المائية من خلال التشريعات
18.....	و. معالجة الآليات المالية من خلال القانون
19.....	ز. معالجة الآليات المالية من خلال القانون
20.....	ثالثاً. الخلاصة
21.....	رابعاً. نبذة عن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

أولاً. السياق والقضايا الرئيسية

أ. السياق الدولي لحقوق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي

كثيراً ما يُنظر إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية باعتباره أحد أولى الخطوات الحديثة نحو الاعتراف الدولي بالحق في الحصول على المياه.¹ تُلزم المادة (1 / 11) من العهد الدول الأطراف "الإقرار بحق كل شخص في مستوى معيشي لائق له ولأسرته، بما في ذلك ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في التحسين المتواصل لظروفه المعيشية". وتلزم المادة نفسها أيضاً الدول الأطراف "باتخاذ التدابير اللازمة لضمان إنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر".

وعلى الرغم من أن المادة (1 / 11) من العهد لا تذكر صراحة الحق في الحصول على المياه كأحد الحقوق الأساسية المذكورة، فقد أوضح التحليل اللاحق للمادة الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن صيغة المادة 11 تتضمن ضمناً الماء كحق من حقوق الإنسان. وذكرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 15 (2002) ما يلي:

تحدد الفقرة 1 من المادة 11 من العهد عددًا من الحقوق، التي لا غنى عنها، والنابعة من إنفاذ الحق في مستوى معيشي لائق "بما في ذلك ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى". ويشير استخدام كلمة "بما في ذلك" إلى أن قائمة الحقوق هذه لم يكن المقصود منها أنها شاملة. ومن الواضح أن الحق في الحصول على المياه يندرج ضمن فئة الضمانات الأساسية لتأمين مستوى معيشي لائق، لا سيما أنه أحد أهم الشروط الأساسية للبقاء.²

كما أقرّ نفس التعليق العام بأن الماء شرط أساسي للعديد من الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الكرامة الإنسانية، الحق في الغذاء والمأوى الذي يفي بحاجتهم، الحق في بعض الممارسات الثقافية، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة على النحو الواجب. ولا يمكن لأي من هذه الحقوق أن تتواجد في غياب الماء.³

وكجزء من الالتزامات المفروضة على الدول بموجب العهد، يُحدّد التعليق العام عدة التزامات قانونية، بما في ذلك التزامات الاحترام؛ التزامات الحماية؛ والتزامات إنفاذ الحق في الحصول على المياه.

إن **التزامات الاحترام** تتطلب من الدول الامتناع عن التدخّل في التمتع بالحق في الحصول على المياه، بما في ذلك من خلال الانخراط في أي ممارسة تحدّ من المساواة في الحصول على المياه.⁴

¹ International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (adopted 16 December 1966 by UN General Assembly Resolution 2200A(XXI)). Available online:

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-3&chapter=4

² UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights, "General Comment No. 15 (2002): The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights)" at para. 3. Available online: <https://digitallibrary.un.org/record/486454?ln=en>

³ UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights, "General Comment No. 15 (2002): The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights)" at paras. 3-6. Available online: <https://digitallibrary.un.org/record/486454?ln=en>.

⁴ General Comment No. 15 at paras. 20-22.

وتتطلب **التزامات الحماية** من الدول أن يتم منع أطرافاً ثالثة (مثل الأفراد، الجماعات أو الشركات) من التدخل في التمتع بالحق في الحصول على المياه. ويشمل هذا الالتزام **مطالبة الدول باعتماد تدابير تشريعية لمنع أطراف ثالثة من أنكار المساواة في الوصول إلى المياه وتلويث أو انتزاع الموارد المائية بشكل غير عادل، بما في ذلك المصادر الطبيعية والآبار.**⁵

وتتطلب **التزامات التنفيذ** من الدول اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين الجميع من التمتع بالحق في الحصول على المياه، مثل ضمان التثقيف المناسب بشأن استخدام المياه والنظافة الصحية، كيفية حماية مصادر المياه، وطرق تقليل هدر المياه.⁶ ويشمل هذا الالتزام أيضاً التزام الدول باعتماد تدابير تشريعية نحو التمتع الكامل بالحق في الحصول على المياه، فضلاً عن استراتيجية وطنية للمياه وخطة عمل. وينص التعليق العام على أن استراتيجية المياه يجب أن:

- تكون مبنية على قانون ومبادئ حقوق الإنسان (بما في ذلك مبادئ عدم التمييز ومشاركة الشعب)؛
- تُغطّي كافة جوانب الحق في الحصول على المياه والالتزامات المترتبة على الدول الأطراف؛
- تُحدّد أهداف واضحة؛
- تُحدّد الغايات أو الأهداف والأطر الزمنية المناسبة لتحقيقها؛ و
- تصوغ السياسات الملائمة والمعايير والمؤشرات المناسبة لها.⁷

كما يُحدّد التعليق العام رقم 15 العديد من الفئات السكانية الضعيفة بشكل خاص والتي ينبغي أن تحظى باهتمام خاص فيما يتعلق بحقوق الحصول على المياه، ويحث الدول على اتخاذ الخطوات لحماية حقوق هذه الفئات في الحصول على المياه وإمكانية الوصول إلى المياه. وتشمل الفئات الضعيفة على وجه الخصوص ما يلي:

- النساء، نظراً للعبء غير المتناسب الذي يتحملنه النسوة عند جلب المياه؛
- الأطفال؛
- الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة، بمن فيهم المشردون وأولئك الذين يعيشون في المستوطنات البشرية غير الرسمية العشوائية؛
- الشعوب الأصلية الذين يعيشون في أراضي أجدادهم.
- مجتمعات البدو ومجتمعات الرُّحّل.
- اللاجئون، ملتمسو اللجوء والأشخاص المشردون في الداخل والعائدون، سواءً في المخيمات أو في المناطق الحضرية أو الريفية. علاوة على ذلك، ينبغي أن يُمنح اللاجئون نفس الحق في الحصول على المياه مثل المواطنين؛
- السجناء والمحتجزون، مع مراعاة القانون الإنساني الدولي وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا بشأن معاملة السجناء.
- الفئات التي تواجه صعوبات في الوصول الفعلي إلى المياه، مثل كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، ضحايا الكوارث الطبيعية، أولئك الذين يعيشون في المناطق المُعرّضة للكوارث، وأولئك الذين يعيشون في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة.⁸

⁵ General Comment No. 15 at paras. 23-24.

⁶ General Comment No. 15 at paras. 25-29.

⁷ General Comment No. 15 at para. 47.

⁸ General Comment No. 15 at para. 16.

وبالإضافة إلى الاعتراف الضمني بالحق في الحصول على المياه المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، توجد العديد من المعاهدات الأخرى التي تعترف صراحة بالحق في الحصول على المياه والصرف الصحي لبعض الفئات السكانية الضعيفة. وعملاً بالمادة 24 (2) (ج) من اتفاقية حقوق الطفل، يتعين على الدول الأطراف اتخاذ التدابير المناسبة "لمكافحة الأمراض وسوء التغذية، حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، من خلال ... توفير مياه الشرب النقية، أخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئية ومخاطره".⁹

وبالمثل، فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) تلزم الدول الأطراف بضمان حق النساء في المناطق الريفية في "التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان، الصرف الصحي، الإمداد بالكهرباء، الماء، النقل، والمواصلات".¹⁰

وإزاء هذه الخلفية في الاعتراف بحقوق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي، فقد بلورت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحق في الحصول على المياه والصرف الصحي في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 292/64، الذي أقرّ إن "الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنقية وعلى خدمات الصرف الصحي هو حق من حقوق الإنسان وهو ضروري للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان".¹¹

وبعد وقت قصير من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2010 في القرار رقم 9/15 على أن حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي مستمدة من الحق في مستوى معيشي لائق وترتبط بحقوق أخرى، بما في ذلك الحق في الحياة والكرامة الإنسانية. ويدعو القرار رقم 9/15 كذلك الدول إلى "استحداث الأدوات والآليات المناسبة التي يمكن أن تشمل التشريعات والخطط والاستراتيجيات الشاملة الخاصة بهذا لقطاع، بما في ذلك الأدوات والآليات المالية لتحقيق الأعمال التدريجي الكامل لالتزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك في المناطق الحالية التي لا تحصل على هذه الخدمات أو تحصل عليها بشكل منقوص".¹²

وفي عام 2015، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة كذلك في القرار رقم 169/70 أن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحق الإنسان في الحصول على خدمات الصرف الصحي هما حقان منفصلان، ولكنهما مرتبطان ويشكلان عناصر أساسية للحق في مستوى معيشي مناسب.¹³

⁹ Convention on the Rights of the Child (adopted 20 November 1989 by UN General Assembly Resolution 44/25), Article 2(c). Available online: https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtsg_no=IV-11&chapter=4&clang=en

¹⁰ Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (adopted 18 December 1979 by UN General Assembly Resolution 34/180) at article 14(2)(h). Available online: https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en.

¹¹ United Nations General Assembly, "Resolution 64/292: The human right to water and sanitation" (Adopted 28 July 2010) at para. 1. Available online: <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F64%2F292&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>

¹² United Nations Human Rights Council, "Resolution 15/9: Human rights and access to safe drinking water and sanitation" (Adopted 30 September 2010) at para. 8. Available online: https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/15/9.

¹³ United Nations General Assembly, "Resolution 70/169: The human rights to safe drinking water and sanitation" (17 December 2015) at paras. 1-2. Available online: <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F70%2F169&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>.

ولمزيد من التفاصيل حول الحق في الحصول على مياه الشرب النقية والصرف الصحي، أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2018 في القرار رقم 8/39 على ما يلي:

- إن حق الإنسان في الحصول على المياه الصالحة للشرب يكفل للجميع، دون تمييز، إمكانية الحصول على قدر كاف ومأمون ومقبول ومتاح مادياً وميسور التكلفة من المياه للاستعمال الشخصي والمنزلي؛
- إن حق الإنسان في خدمات الصرف الصحي يكفل للجميع، دون تمييز، إمكانية الحصول المادي الميسور التكلفة، في كل ميادين الحياة، على خدمات صرف صحي مأمونة، صحية، مضمونة، ومقبولة اجتماعياً وثقافياً وتوفّر الخصوصية وتكفل الكرامة.¹⁴

في الآونة الأخيرة، حدّدت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) عدة مقاصد موجّهة نحو الحصول على المياه النقية والصرف الصحي في الهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تصميم هذه المقاصد للعمل على تحقيق حصول الجميع على مياه الشرب، خدمات الصرف الصحي، والنظافة الصحية بحلول عام 2030. وقد شملت مقاصد الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة ما يلي، من بين أمور أخرى:

- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على المياه الصالحة للشرب والميسورة التكلفة بحلول عام 2030؛
- تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشّة؛
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي؛
- تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود؛ و
- تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي؛¹⁵

أخيراً، على الرغم من عدم الحديث بشكل مباشر عن موضوع المياه، فقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في حزيران 2022، بـ "الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان" في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 300/76 مع التصويت بنعم من قبل 161 دولة عضو (بما في ذلك العراق) ولم تقم أي دولة عضو بالتصويت بالسلب.¹⁶،¹⁷ ويشير القرار نفسه أيضاً إلى أن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

¹⁴ United Nations Human Rights Council, "Resolution 39/8: The human rights to safe drinking water and sanitation" (27 September 2018) at para. 1. Available online:

<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2FRES%2F39%2F8&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>.

¹⁵ United Nations Sustainable Development Goals, "Goal 6: Ensure access to water and sanitation for all". Available online: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/water-and-sanitation/>.

¹⁶ United Nations General Assembly, "Resolution 76/300: The human right to a clean, healthy and sustainable environment" (Adopted 28 July 2022) at para. 1. Available online:

<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F76%2F300&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>.

¹⁷ Although there were no votes in the negative, eight countries abstained from the vote (Belarus, Cambodia, China, Ethiopia, Iran, Kyrgyzstan, the Russian Federation, and Syria).

يرتبط بحقوق أخرى بالإضافة إلى القانون الدولي النافذ ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف القائمة بموجب مبادئ القانون الدولي للبيئة.

إن الحقوق الأخرى التي تتداخل مع الحق في الحصول على المياه يمكن أن تشمل الحقوق الفردية والحقوق الجماعية. إن الحقوق الفردية التي تتداخل مع الحق في الحصول على المياه تشمل الحق في الغذاء والحق في الصحة. وإن الحقوق الجماعية التي تتداخل مع الحق في الحصول على المياه تشمل الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والسياسية، الحق في تقرير المصير للشعوب الأصلية في استخدام الموارد الطبيعية وفقاً للمعتقدات التقليدية، والحق في المساواة بين الأجيال (ضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية).¹⁸

ب. السياق الدولي لحماية وإدارة موارد المياه العابرة للحدود

اعترافاً بحقيقة أن ما يقرب من 80% من تدفق المياه العذبة العالمية يوجد في أحواض عابرة للحدود، حيث يعيش حوالي 40% من سكان العالم في هذه الأحواض،¹⁹ فقد وضعت الأمم المتحدة معاهدتين رئيسيتين لمعالجة أفضل السبل لإدارة هذه الموارد المشتركة بطريقة عادلة ومستدامة.

أول معاهدة دولية عالمية، تم اعتمادها في عام 1997، هي الاتفاقية الخاصة بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجري المائية الدولية (وتسمى أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة للمجري المائية).²⁰ تحدد اتفاقية الأمم المتحدة للمجري المائية إطاراً لوضع الحد الأدنى من معايير التعاون بين الدول التي تشترك في المجري المائية. وتستند هذه المعايير إلى تقسيم الموارد بهدف الاستخدام المنصف والمعقول والمشاركة في استخدام وتطوير وحماية تلك المجري المائية الدولية.²¹ لقد انضمَّ العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمجري المائية في 9 تموز 2001، قبل دخولها حيز التنفيذ في 17 آب 2014 بإيداع صك التصديق الخامس والثلاثين.

قبل أن يتم اعتماد معاهدة الأمم المتحدة للمجري المائية، قامت اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة باعتماد اتفاقية حماية واستخدام المجري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (والتي تسمى أيضاً اتفاقية المياه الخاصة باللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة).²² تتناول اتفاقية المياه الخاصة باللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة أيضاً موارد المياه المشتركة، بما في ذلك احتياطات المياه السطحية والجوفية المشتركة بين دولتين أو أكثر. ومع ذلك، فإن أحد المجالات البارزة التي تميز اتفاقية المياه الخاصة باللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة هو تركيزها على منع أي "تأثير عابر للحدود" على موارد المياه المشتركة، أو السيطرة عليها، أو الحد منها. ويمكن أن تشمل التأثيرات العابرة للحدود بموجب الاتفاقية التأثيرات على صحة الإنسان وسلامته، النباتات، الحيوانات، التربة، الهواء، الماء، المناخ، المناظر الطبيعية والمعالم التاريخية.²³

¹⁸ E. Fantini, "An Introduction to the human right to water: Law, politics and beyond" (9 July 2019) *WIREs Water*, p.2. Available online: <https://wires.onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/wat2.1405>.

¹⁹ Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Transboundary Waters" (2023). Available online: <https://www.fao.org/land-water/water/water-management/transboundary-water-management/en/>

²⁰ Convention on the Law of Non-Navigational Uses of International Watercourses (UN Watercourses Convention) (Adopted on 21 May 1997 by UN General Assembly Resolution 51/229). Available online: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtmsg_no=XXVII-12&chapter=27&clang=en.

²¹ See Article 5 of the UN Watercourses Convention.

²² Convention on the Protection and Use of Transboundary Watercourses and International Lakes (UNECE Water Convention) (Adopted on 17 March 1992). Available online: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtmsg_no=XXVII-5&chapter=27&clang=en.

²³ Article 1(2) of the UNECE Water Convention.

إن اتفاقية المياه الخاصة باللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة تُلزم الدول الأطراف فيها بالاسترشاد بثلاثة مبادئ رئيسية:

- **المبدأ الوقائي**، الذي يؤكد على الحذر الشديد عند القيام بأي إطلاق محتمل للمواد الخطرة في المياه العابرة للحدود. وبعبارة أخرى، تنص الاتفاقية على أنه لا ينبغي تأجيل الإجراءات الرامية إلى تجنب الأثر العابر للحدود لإطلاق المواد الخطرة بسبب الافتقار إلى البحوث العلمية التي تثبت وجود صلة بين المادة الخطرة والأثر العابر للحدود؛
- **مبدأ تغريم المُتسبب بالتلوث**، أن يتحمل المُتسبب بالتلوث تكلفة منع التلوث، مكافحته، والحد منه؛ و
- **التنمية المستدامة**، ينبغي فيها إدارة الموارد المائية بحيث يمكن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة.²⁴

وعلى الرغم من أن اتفاقية المياه الخاصة باللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة كانت في البداية مفتوحة فقط للتصديق عليها من قبل دول المنطقة الأوروبية، إلا أن نجاحها الإقليمي أدى إلى تعديل الاتفاقية في عام 2016 للسماح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالانضمام إليها.

في 24 آذار 2023، انضم العراق إلى اتفاقية المياه الخاصة باللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة، مما أدخله التاريخ بوصفه أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنضم إلى هذه الاتفاقية، وأول دولة في المنطقة تنضم إلى كل من اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية واتفاقية المياه الخاصة باللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة.²⁵

ج. الاعتراف القانوني المحلي بحق الإنسان في المياه وحق الإنسان في الصرف الصحي

لقد تم إدراج الحقوق في الموارد المائية والصرف الصحي في دساتير العديد من البلدان حول العالم بطريقة أو بأخرى، كحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي. وتكفل هذه الضمانات الأساسية حق الأفراد في تلك البلدان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وتضمن عدم جواز سن أي قانون في الدولة ينتقص من هذه الحقوق. على سبيل المثال، في مصر، إن **التعديل الذي تم إجراؤه سنة 2019 لدستورها لسنة 2014** قد كفل لكل مواطن "الحق في الحصول على كميات صحية وكافية من الغذاء والمياه النقية".²⁶ ويكفل **دستور كينيا لعام 2010** لكل شخص في كينيا "الحق في الحصول على مياه نقية ومأمونة وبكميات كافية".²⁷ ويفرض الدستور الكيني أيضًا على الدولة التزامًا بوضع برامج تدابير إيجابية لضمان إمكانية حصول الأقليات والفئات المهمشة على المياه بشكل مقبول.²⁸ إن **التعديل الذي تم إجراؤه سنة 2021 على دستور الإكوادور لسنة 2008** ينص في المادة 12 على إن "حق الإنسان في المياه ضروري ولا يمكن التنازل عنه. وتشكل المياه ثروة استراتيجية وطنية للاستخدام من قبل عامة الشعب وهي غير قابلة للتصرف، ولا تخضع لقانون التقادم، وهي محصنة ضد المصادرة وضرورية للحياة".²⁹

²⁴ UNECE Water Convention, article 5.

²⁵ UNECE, "Iraq's accession to UN Water Convention opens new opportunities to strengthen transboundary water cooperation in the Middle East" (24 March 2023). Available online: <https://unece.org/environment/press/iraqs-accession-un-water-convention-opens-new-opportunities-strengthen>.

²⁶ 2014 Constitution of Egypt (rev. 2019) at article 79. Available online: https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2019.

²⁷ 2010 Constitution of Kenya at article 41(1)(d). Available online: https://constituteproject.org/constitution/Kenya_2010.

²⁸ 2010 Constitution of Kenya at article 56(e).

²⁹ 2008 Constitution of Ecuador (rev. 2021). Available online: https://constituteproject.org/constitution/Ecuador_2021.

وعلى الرغم من أن العراق لم يُدرج حق الإنسان في المياه بشكل صريح في دستوره، إلا أن المادة 33 (أولاً) تنص على حق كل فرد في العيش في ظروف بيئية سليمة. وبالمثل، تُلزم المادة 33 (ثانياً) الدولة بحماية البيئة وتنوعها الأحيائي والحفاظ عليهما. وأخيراً، تمنح المادة 110 (ثامناً) الحكومة الاتحادية سلطة حصرية على تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق، بينما تمنح المادة 114 (سابعاً) مسؤولية مشتركة للسلطات الاتحادية والإقليمية لرسم سياسة الموارد المائية الداخلية في العراق وتنظيمها، بما في ذلك وجوب وضع قانون لتنظيم الموارد المائية بما يضمن التوزيع العادل لها.³⁰

ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من عدم وجود اعتراف واضح بالحق في الحصول على المياه النقية كحق من حقوق الإنسان في الدستور العراقي، فإن هذا لا يمنع وضع قوانين مستقبلية تعترف بهذا الحق، خاصة بالنظر لقربه من الحق الدستوري الحالي في بيئة نظيفة والحق في الحصول على المياه النقية. كثيراً ما يُقال إن الحقوق الدستورية هي حد أدنى، وليست سقفًا، لأنها تمثل أدنى الحقوق والحماية المقبولة في بلد ما. وبهذا المعنى، قد يفكر المشرعون في تطوير قوانين توفر حماية إضافية لإكمال أو تتجاوز تلك الحقوق المنصوص عليها في الدستور.

على سبيل المثال، يؤكد قانون خدمات المياه لعام 1997 في جنوب أفريقيا في ديباجته على الحق في الوصول إلى إمدادات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي الأساسية حسب الضرورة لضمان ما يكفي من المياه وبيئة غير ضارة بالصحة أو الرفاهية.³¹ ويتكرر هذا الاعتراف في الأحكام التنفيذية، حيث تنص المادة 3 على ما يلي:

- (1) لكل فرد الحق في الحصول على إمدادات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي الأساسية.
- (2) يجب على كل مؤسسة لخدمات مياه اتخاذ التدابير المقبولة لتحقيق هذه الحقوق.
- (3) يجب على كل سلطة مياه، في خطتها لتطوير خدمات المياه، أن توفر التدابير اللازمة لتحقيق هذه الحقوق.

كما يُحدّد قانون جنوب أفريقيا في المادة 4 قائمة بشروط توفير خدمات المياه لتفعيل الحق في الحصول على المياه.

وبالمثل، ينص قانون المياه في أوغندا لسنة (1997) على أن أحد أهدافه الرئيسية هو "تشجيع توفير إمدادات نظيفة وأمنة وكافية من المياه للأغراض المنزلية لجميع الأشخاص".³²

يمكن إدراج هذا الإقرار في القوانين واللوائح صراحةً أو ضمناً. على سبيل المثال، بدلاً من النص صراحةً على أن الأفراد الذين يعيشون في بلد ما قد يكون لهم الحق في الحصول على الماء، يمكن أن ينص القانون بدلاً من ذلك على أنه يجب تخصيص الموارد المائية بترتيب مُحدّد للأولوية، حيث تكون الاستخدامات الفردية والمنزلية ذات أولوية أعلى من الاستخدامات الصناعية، التصدير أو الاستخدامات الزراعية. ومع ذلك، فإن الإقرار الصريح في التشريعات بالحصول على المياه النقية كحق من حقوق الإنسان يُعزّز هذا الحق ويُرسّخ الحق في القانون القابل للتنفيذ، مما يعزز، وعلى نطاق واسع، احتمالية الحصول على المياه النقية والصرف الصحي على الصعيد الوطني.

³⁰ 2005 Constitution of Iraq, available online: https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.

³¹ South Africa, Water Services Act, 1997 (Law No. 108 of 1997). Available online: <https://www.gov.za/documents/water-services-act>.

³² Article 4 of Uganda Water Act (1997). Available online: <https://www.mwe.go.ug/library/water-act-cap-152>.

د. السياق الوطني لحقوق وموارد المياه في العراق

إن الحاجة إلى قوانين فعّالة وقابلة للتنفيذ فيما يتعلق بالموارد المائية لها أهمية خاصة في العراق. وقد صنّفت الأمم المتحدة العراق باعتباره خامس أكثر دول العالم عرضة لشيحة المياه وارتفاع درجات الحرارة بسبب تغير المناخ ونقص الغذاء.³³

ما يصل إلى 98% من المياه السطحية في العراق تنبع من نهري الفرات ودجلة، وكلاهما يتدفق عبر بلدان متعددة قبل دخول العراق.³⁴ ويؤكد اعتماد البلاد على هذين النهرين أيضاً أهمية الاعتراف بضعف شبكات هذين النهرين وتأثيرهما على سبل عيش جميع العراقيين. وتشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي كميات المياه في نهري دجلة والفرات يمكن أن تنخفض بنسبة 60% و30% بحلول نهاية القرن.³⁵

ومن المياه التي يتم سحبها في العراق، يتم استخدام حوالي 80-90% منها للأغراض الزراعية.³⁶ علاوة على ذلك، فإن المياه التي يتم سحبها للأغراض الزراعية غالباً ما تُستخدم في طرق الري التقليدية، مثل الري الانسيابي (أي الري بالغمر). تعتبر طريقة الري هذه غير فعالة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن هذه الطريقة تؤدي إلى وصول 20% فقط أو أقل من المياه المستخدمة إلى المحاصيل، مع فقدان المياه المتبقية بسبب التبخر أو الجريان السطحي.³⁷ وبالإضافة إلى انخفاض مستوى الكفاءة، يساهم الري بالغمر أيضاً في زيادة ملوحة التربة وتشبعها بالمياه مقارنة بطرق الري الأخرى.³⁸ ويستمر العراق في الاعتماد على طريقة الري هذه على الرغم من الفوائد العديدة الملحوظة لتنوع طرق الري. وعلى سبيل المقارنة، قامت بعض البلدان بمضاعفة إنتاجية المياه من خلال تحديث أنظمة الري لديها لتشمل طرق الري بالرش أو بالتنقيط والتركيز عليهما.³⁹

ونتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك الجفاف الناجم عن التغير في المناخ، صعوبات تقاسم المياه عبر الحدود، واستمرار عدم كفاءة استخدام المياه، يواجه العراق حالة طوارئ مناخية حرجة فيما يتعلق بالمياه. وقد قدرّت الأمم المتحدة أن العراق سيكون لديه القدرة على تلبية 15% فقط من احتياجاته من المياه بحلول عام 2035، وأشارت إلى أن 90% من أنهار العراق ملوثة بينما يعاني ما يصل إلى 7 ملايين شخص حالياً من انخفاض في إمكانية الحصول على المياه.⁴⁰

لقد تم تحديد هذه الندرة المتزايدة للمياه كعامل رئيسي في العديد من مسائل حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي. وفي دراسة أُجريت عام 2022 لدراسة آثار ندرة المياه على الهجرة البشرية تبين أن احتمالية

³³ UNEP, *Global Environmental Outlook 6: Regional Assessment for West Asia* (2016), p.45. Available online:

<https://www.unep.org/resources/report/geo-6-global-environment-outlook-regional-assessment-west-asia>.

³⁴ N.A. Zawhri, "Stabilising Iraq's Water Supply: What the Euphrates and Tigris rivers can learn from the Indus" (2006) *Third World Quarterly* 27:6, p.1041. Available online: <https://www.jstor.org/stable/4017739>.

³⁵ F. Lorenz and E.J. Erickson, *Strategic Water: Iraq and Security Planning in the Euphrates-Tigris Basin* (2013) Marine Corps University Press. Available online: <https://www.usmcu.edu/Outreach/Marine-Corps-University-Press/Books-by-topic/MCUP-Titles-A-Z/Strategic-Water/>.

³⁶ FAO Aquastat Database, (2017 – 2020). Available online: <https://data.apps.fao.org/aquastat/?lang=en>.

³⁷ FAO Investment Centre, *Iraq: Agriculture Sector Note* (2012) p.21. Available online: <http://www.fao.org/3/a-i2877e.pdf>.

³⁸ FAO Investment Centre, *Iraq: Agriculture Sector Note* (2012) p.41. Available online: <http://www.fao.org/3/a-i2877e.pdf>.

³⁹ World Bank, "Iraq Country Climate and Development Report" (November 2022) p.18. Available online: <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-country-climate-and-development-report>.

⁴⁰ UN Iraq, "Briefing to the UN Security Council, SRSG Jeanine Hennis-Plasschaert – 18 May 2023". <https://iraq.un.org/en/232119-briefing-un-security-council-srsg-jeanine-hennis-plasschaert-18-may-2023>.

الهجرة الناجمة عن الجفاف ستزداد بنحو 200% في ظل سيناريو السياسة المناخية الدولية الحالية (أي فيما يتعلق بالأهداف الحالية التي حددها اتفاق باريس). علاوة على ذلك، من المتوقع أن ترتفع معدلات الهجرة المتوقعة إلى حوالي 500% في حالة فشل التعاون الدولي بشأن سياسة تغيير المناخ.⁴¹

كما حددت الدراسة نفسها العراق كواحد من البلدان التي تشير التقديرات إلى أنه سيكون لديه أعلى معدلات النزوح البشري الشهرية (الدولية والداخلية مجتمعة) بحلول نهاية القرن في سيناريو بقاء الأمور على حالها.⁴²

وبالإضافة إلى الهجرة الناجمة عن الجفاف، فقد تم تحديد الجفاف أيضًا كعامل مساهم في الصراعات في العديد من البلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا. إن معهد الأدوات العالمية للإنذار المبكر بشأن التنبؤ بالنزاعات من خلال شراكة المياه والسلام والأمن (WPS) قد حدّد العديد من البلدان التي كان فيها الجفاف أو ندرة المياه سببًا للصراعات في السنوات الأخيرة. ونتيجة للجفاف المستمر منذ عام 2020 بالإضافة إلى التوترات الاجتماعية المتزايدة المتعلقة بندرة المياه، فقد حدّد هذا المعهد العراق على وجه الخصوص كواحد من البلدان الرئيسية التي من المحتمل أن تحدث فيه صراعات مرتبطة بالجفاف في الأشهر الاثنا عشر المقبلة (يوصف بأنه البلد الذي يتنبأ فيه النموذج باحتمال وقوع 10 وفيات على الأقل في الأشهر الاثنا عشر المقبلة مرتبطة بتحديات المياه).⁴³

وعلى الرغم من الأهمية الواضحة لتنظيم إمدادات المياه ونوعيتها، لا يوجد حاليًا قانون موحد للمياه في العراق. تتم إدارة أنظمة المياه والصرف الصحي المحلية الحالية من خلال إطار مؤسسي معقد يضم عددًا من الوزارات التي تعمل مع البلديات والمحافظات وتفوضها في مجال تنفيذ مجموعة متنوعة من القوانين والاستراتيجيات والسياسات.⁴⁴ علاوة على ذلك، بالنسبة لتلك الحالات التي توجد فيها قوانين لتنظيم تخصيص موارد المياه وجودتها، غالبًا ما تكون هناك مشكلات بشأن التنفيذ الفعّال لهذه القوانين.⁴⁵

ثانيًا. الخيارات التشريعية لقوانين المياه

يمكن تقسيم القوانين التي تتناول المياه على نطاق واسع إلى محورين رئيسيين: القوانين التي تُنظّم المياه كمورد يجب تخصيصه بكميات كافية والقوانين المتعلقة بنوعية المياه. ومع ذلك، لا يوجد تمييز واضح بين هاتين الفئتين الرئيسيتين حيث إن بعض القوانين، مثل قوانين حماية الأراضي الرطبة، قد تتضمن عناصر تتناول كمية ونوعية المياه.

وبالمثل، فإن القوانين التي تُحدّد حقوق الملكية واستخدام المياه (وتسمى أيضًا حقوق المشاطئة) تتداخل عمومًا مع موضوعات جودة وكمية المياه لأنها قد تنصّ على أن صاحب الحق له أيضًا الحق في الحصول على نوعية

⁴¹ O. Smirnov et al, "Climate Change, Drought, and Potential Environmental Migration flows under different policy scenarios" (7 April 2022) International Migration Review 57:1. Available online: <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/01979183221079850>.

⁴² Smirnov et al, "Climate Change, Drought, and Potential Environmental Migration flows under different policy scenarios" (7 April 2022) International Migration Review 57:1 at Table 3. Available online: <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/01979183221079850>.

⁴³ Water Peace and Security, "WPS Global Early Warning Tool May 2023: Quarterly Analysis" (02 May 2023). Available online: <https://waterpeacesecurity.org/info/global-tool-update-may-2023>

⁴⁴ World Bank, "Decentralization and subnational service delivery in Iraq: Status and the way forward" (2016) at p.48. Available online: <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/4b64eba4-2370-5691-9245-4563d4fc846c>.

⁴⁵ *Ibid.* See also Clingendael, "Water Governance in Iraq: Enabling a Gamechanger" (September 2022), p.11. Available online: <https://www.planetarysecurityinitiative.org/news/water-governance-iraq-enabling-gamechanger>.

غير منقوصة من المياه، الحقوق المتعلقة بالحصول على المياه واستخدامها، والحقوق المتعلقة بالتدفق المستمر. كما تأتي حقوق المشاطنة بشكل عام مع التزامات بضمان عدم تخفيض المياه من حيث الكمية أو الجودة من قبل صاحب الحقوق حتى لا تؤثر على حقوق الآخرين.⁴⁶

إن أحد التعقيدات الرئيسية في التشريعات المتعلقة بالمياه كحق من حقوق الإنسان المتعلقة بتداخل المياه مع العديد من مجالات أخرى من مجالات القانون. على سبيل المثال، يمكن مراعاة استخدام المياه وجودتها في قوانين المياه الموحدة، قوانين الزراعة، قوانين البناء أو البنية التحتية، قوانين صيد الأسماك، أو القوانين البيئية العامة. وبناءً على ذلك، تبحث الفقرة التالية بعض العناصر الأكثر شيوعاً للتشريعات الموجهة نحو ضمان الجودة والكمية الكافية من المياه للأفراد داخل الدولة في سياق حقوق الإنسان.

أ. القوانين الإطارية والتشريعات الأولية

قد تختار البلدان أساليب مختلفة لتشريعات الموارد المائية. هناك طريقتان شائعتان ومتشابهتان تتضمن سن قانون شامل وموحد للموارد المائية أو قانون إطاري للموارد المائية. يتضمن أي من هذين النهجين وضع قانون أساسي أو توجيه يُحدّد الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تتوافق معها جميع القوانين، السياسات أو المعايير ذات الصلة في المستقبل. تسمح القوانين الأساسية بوضع خط أساس واضح يمكن أن يُسهّل إمكانية التنبؤ بالنتائج من خلال ضمان قدرة الأطراف المعنية على الاعتماد على الحد الأدنى من المعايير التي حددها القانون الأساسي من أجل الامتثال للقانون.

من خلال القانون الإطاري، يقوم المشرعون بإصدار قانون يُبيّن على نطاق واسع الموضوع قيد البحث والمواضيع التي سيتم تناولها ضمن الإطار، وينصّ على أنه سيتم توضيح التفاصيل المحددة للقانون الإطاري في التشريعات الفرعية (مثل اللوائح). ويقوم المشرعون بعد ذلك بسن أجزاء مختلفة من التشريعات الفرعية التي تتماشى مع القانون الإطاري من أجل تنفيذ أحكام الإطار.

من خلال القانون الموحد، يهدف المشرعون إلى إدراج المزيد من التفاصيل ضمن التشريع الأساسي الوحيد، وإضافة هذه التفاصيل إلى نص القانون بالإضافة إلى الملاحق والجدول المختلفة. عادةً ما يكون القانون الموحد أطول بكثير من القانون الإطاري نظراً لحجم التفاصيل التي يجب تضمينها.

إن التوجيه الإطاري للمياه الخاص بالاتحاد الأوروبي بالرقم (Dir. 2000/60/EC)، إلى جانب توجيهاته الفرعية، يُعدّ أحد الأمثلة على قانون المياه لإنشاء الإطار القانوني الأساسي لحماية المياه السطحية، المياه العابرة للحدود، المياه الجوفية والمياه الساحلية في الاتحاد الأوروبي.⁴⁷ يحدد هذا التوجيه إطاراً يهدف إلى منع التلوث والحد منه، تعزيز الاستخدام المستدام للمياه، حماية البيئة المائية وتحسينها، والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات. وكما هو الحال مع جميع القوانين الإطارية، يكون التوجيه مصحوباً بعدة توجيهات هادفة من أجل تسهيل تنفيذه. تشمل هذه التوجيهات الفرعية الهادفة ما يلي:

- التوجيه الخاص بالمياه الجوفية؛
- التوجيه الخاص بمياه الشرب؛

⁴⁶ For example, see UK Environment, "Owning a Watercourse" (15 February 2018). Available online: <https://www.gov.uk/guidance/owning-a-watercourse>.

⁴⁷ European Union, Directive 2000/60/EC of the European Parliament and of the Council of 23 October 2000 establishing a framework for Community action in the field of water policy. Available online: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32000L0060>.

- التوجيه الخاص بمياه الاستحمام؛
- التوجيه الخاص بالنيتروجين؛
- التوجيه الخاص بمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية؛
- التوجيه الخاص بمعايير الجودة البيئية؛ و
- التوجيه الخاص بالفيضانات.

تساعد كل من هذه التوجيهات الفرعية في التنفيذ الشامل للأغراض العامة للتوجيه الرئيسي، ويتم تطبيق كل توجيه فرعي فقط بطريقة تتوافق مع الغرض العام من التوجيه الرئيسي.

ولتبسيط تنفيذ التوجيه الإطاري للمياه في الاتحاد الأوروبي على المستوى الوطني، أصدرت الحكومة الهولندية قانون المياه المتكامل لسنة 2009، مع الإقرار بأن المياه نظام واحد موحد لا يميز بشكل عام بين المياه الجوفية والمياه السطحية.⁴⁸ عند صدوره، حل محل خليط من ثمانية قوانين موجودة لتوحيد كيفية تنظيم جودة المياه وكميتها. لقد تم استحداث هذا القانون لأغراض:

- منع، وعند الضرورة، الحد من الفيضانات، المستنقعات ونقص المياه؛
- حماية وتحسين الوضع الكيميائي والبيئي لأنظمة المياه؛ و
- السماح لأنظمة المياه بأداء المهام المجتمعية.

يُحدّد قانون المياه في هولندا بشكل شامل الأحكام التي تقضي بوضع معايير تتعلق بنوعية المياه، كمية المياه وإنجاز المهام المتعلقة بإدارة المياه. وهو ما يُمكن السلطات الإقليمية من وضع وتنفيذ هذه المعايير ويُحدّد التزامات وصلاحيات هيئة المياه المُخصّصة. يتيح هذا القانون الموحد للسلطات المنفذة والجهات الخاضعة للقانون أن يُدركوا بسهولة أي حقوق ومسؤوليات تتعلق بموارد المياه المحلية ويساعد على تقليل كمية الصكوك التشريعية، مما يُقلل من فرصة وجود قوانين زائدة عن الحاجة أو مزدوجة وزيادة الشفافية.

كما يوفر قانون المياه في ليسوتو لسنة 2008 إطارًا "للإدارة الفعّالة للموارد المائية والحفاظ عليها وحمايتها" من خلال تفعيل عدد من المبادئ، بما في ذلك:

- الاستخدام المستدام للموارد المائية؛
- المساواة بين الأجيال؛
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛
- التوزيع العادل لخدمات المياه والصرف الصحي؛
- النهج التشاركي العام؛
- المبدأ الوقائي؛
- مبدأ تغريم المتسبب بالتلوث،
- دمج القضايا البيئية والاجتماعية في إدارة الموارد المائية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعميم مراعاة منظور نوع الجنس؛ و
- اتباع نهج قطاعي واسع النطاق لإدارة الموارد المائية.⁴⁹

⁴⁸ Netherlands, Water Act (2009). Available online: <https://www.helpdeskwater.nl/secundaire-navigatie/english/legislation/>.

⁴⁹ Lesotho, Water Act No. 15 of 2008, art. 3. Available online: <https://www.water.org.ls/download/lesotho-water-act-no-15-of-2008/>.

تضع هذه المبادئ الواردة في قانون ليسوتو الأساس لمحتوى وتنفيذ استراتيجية المياه والصرف الصحي التي ينص عليها القانون. ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً مفصلة حول العديد من الموضوعات المتعلقة بالمياه، بما في ذلك تشكيل محكمة للمياه، إدارة أماكن تجميع المياه، تحديد احتياطي المياه، حماية الأراضي الرطبة وإعادة تأهيلها، تراخيص البناء، ومكافحة التلوث والوقاية من أخطار الفيضانات. يحاول هذا القانون الواسع النطاق توحيد المجال المعقد لإدارة الموارد المائية والجودة لوضع الحد الأدنى من المعايير والمبادئ التي يجب الالتزام بها في أي قوانين فرعية أخرى.

قد تختار الدولة أيضاً عدم وجود قانون إداري مُخصَّص للمياه فقط، بل تختار بدلاً من ذلك دمج بعض جوانب حماية كمية ونوعية المياه في بعض القوانين الأخرى ذات الصلة، مثل القانون الإداري لحماية البيئة. وعلاوة على ذلك، من الممكن أيضاً أن تقوم الدولة باستحداث سلسلة من القوانين والسياسات المتعلقة بنوعية المياه وكميتها، ويتعامل كل منها مع مجال معين من مجالات الموارد المائية. إن أحد المخاطر الملحوظة لهذا النهج هو أن هناك احتمالاً أكبر لحدوث الصراعات، التداخلات والثغرات بين القوانين عندما لا يكون هناك قانون شامل. وفي مثل هذا النظام، مع عدم وجود قانون أساسي، قد لا تكون هناك إشارة واضحة حول كيفية التوفيق بين هذه الفجوات، التداخلات أو الصراعات، مما يؤدي إلى حصول الجهات المعنية على صورة غير واضحة عن حقوقهم والتزاماتهم.

ب. المواضيع التي تتناولها قوانين المياه: حماية المياه الصالحة للشرب

كعنصر من عناصر الحماية الأوسع نطاقاً المتعلقة بضمان جودة المياه، غالباً ما تحتوي القوانين المياه العمومية على ملاحق أو لوائح منفصلة تتعلق بالحدود المسموح بها للملوثات في المياه. ويمكن تحديد هذه الحدود المسموح بها من خلال أفضل العلوم المتاحة أو غيرها من الوسائل والتي تساعد على ضمان صلاحية المياه المتاحة للاستهلاك البشري.

على سبيل المثال، إن لوائح الإدارة والتنسيق البيئي (جودة المياه) في كينيا لسنة 2006 تتضمن الحدود القصوى المسموح بها للمواد الكيميائية، العناصر الكيميائية، والمواد المختلفة التي يمكن تصريفها في الماء.⁵⁰ تحتوي هذه اللوائح على الحدود القصوى للبكتيريا القولونية البرازية، الزيوت والشحوم، الرصاص، والزنك، من بين مواد أخرى كثيرة. وتحتوي هذه اللوائح أيضاً على قوائم بالمواد التي يجب الإبلاغ عنها في اختبارات المياه المنتظمة من قبل المصانع، مع إدراج معايير مختلفة للتصريف من مصانع الأسمنت، الفنادق والعديد من المرافق الأخرى.

ج. المواضيع التي تتناولها قوانين المياه: الحماية البيئية للمساحات المائية الموجودة (المياه السطحية/ المياه الجوفية/ الأهوار)

في العراق، كما هو الحال في العديد من البلدان، يمكن أن تُمثّل المساحات المائية موارد مائية للبشر بالإضافة إلى النظم البيئية الهشة التي تتطلب حماية بيئية لضمان خُرمتها. يمكن أن تحتوي هذه المساحات المائية على مكونات من المياه السطحية والمياه الجوفية وقد تتطلب حماية مختلفة بناءً على قربها من المستوطنات البشرية، المصانع، أو المناطق الزراعية.

⁵⁰ Kenya, *The Environmental Management and Co-Ordination (Water Quality) Regulations, 2006*. Available online: http://kenyalaw.org/kl/fileadmin/pdfdownloads/LegalNotices/2006/LN120_2006.pdf.

وقد ينظر قانون حماية الموارد المائية في إدراج عناصر حماية لهذه النظم البيئية الضعيفة، مع الإقرار بدورها في الحفاظ على حياة الإنسان والحفاظ على التنوع البيولوجي. قد تظهر هذه الأحكام في شكل معايير للنفايات السائلة والجريان السطحي بشكل عام أو قد تكون موجّهة بشكل خاص لحماية المسطحات المائية من خلال تنظيم أنشطة معينة.

إن القانون في رواندا بشأن البيئة لسنة (2018) ينص على 16 نشاطاً محظوراً قد يضر بالأراضي الرطبة وغيرها من المناطق المحمية المماثلة، بما في ذلك إلقاء النفايات في الجداول، الأنهار، البرك، البحيرات أو المناطق المحيطة بها؛ الإضرار بجودة المياه السطحية أو الجوفية؛ إلقاء أو سكب أي مواد في الطبيعة قد تُسبب أو تزيد من تلوث المياه؛ بناء المنشآت الزراعية أو الحيوانية بالقرب من مجاري المياه؛ أو تكديس التربة أو أي مواد أخرى في الأراضي الرطبة.⁵¹

أما قانون المياه في كمبوديا لسنة 2007 فإنه يحظر في المادة 22 منه التخلص من المواد الملوثة، تفرغها، أو تصريفها في المياه والتي من المحتمل أن تؤدي إلى تدهور نوعية المياه أو تُعرض حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات للخطر.⁵² وينص القانون كذلك على أنه يجوز للوزارة تخصيص بعض المناطق استخدام المياه المحمية أو مناطق مؤقتة للحالات التي تكون فيها مصادر المياه السطحية أو الجوفية مهددة بشكل خطير من حيث الكمية أو الجودة أو التوازن البيئي، أو عندما يتعرض مستجمع المياه للتدهور بسبب الأنشطة البشرية أو الطبيعة.

د. معالجة الوصول إلى إمدادات المياه والصرف الصحي من خلال التشريعات

إن أحد الجوانب الرئيسية لقوانين الموارد المائية من حيث صلتها بحقوق الإنسان هو الجهد التشريعي لضمان إمكانية الوصول الموثوق إلى المياه والصرف الصحي لجميع الأفراد الذين يعيشون في البلاد. وقد تتخذ هذه الأحكام أشكالاً مختلفة، ولكنها غالباً ما تُركّز على الإنسان. تُركّز الأحكام عموماً على ضمان تخصيص موارد مائية كافية للاستخدام المنزلي في المقام الأول وعلى ضمان عدم تلوث أي موارد مائية مخصصة للاستخدام المنزلي.

يتضمن قانون المياه لسنة 2011 في زامبيا حق الإنسان في الحصول على المياه من خلال توصيف التعاريف والأحكام بطريقة تعطي الأولوية للاستهلاك البشري.⁵³ وفي المادة الثانية، يُعرّف القانون "الاستخدام الرئيسي" بأنه "استخدام المياه للأغراض المنزلية ودعم الحياة الحيوانية". ويستخدم هذا التعريف في المادة 8 التي تنص على أن "لكل شخص الحق في الاستخدام الرئيسي للمياه العامة الموجودة في قنواتها الطبيعية أو في قاعها في الأماكن التي يجوز الوصول إليها بشكل قانوني".

وبالمثل، يمنح قانون المياه في كمبوديا لسنة 2007 إمكانية الوصول إلى الموارد المائية للجميع في المادة 11.⁵⁴ وتنص هذه المادة على ما يلي:

⁵¹ Rwanda, Law No. 48/2018 of 13/08/2018 on Environment, Art. 42. Available online: <https://waterportal.rwb.rw/node/2031>.

⁵² Cambodia, Law on Water Resources Management of the Kingdom of Cambodia, (2007). Available online: [https://portal.mrcmekong.org/assets/v1/documents/Cambodian-Law/Law-on-Water-Resources-Management-\(2007\).pdf](https://portal.mrcmekong.org/assets/v1/documents/Cambodian-Law/Law-on-Water-Resources-Management-(2007).pdf).

⁵³ Zambia, Water Resources Management Act, No. 21 of 2011. Available online: <https://www.parliament.gov.zm/node/6544>.

⁵⁴ Cambodia, Law on Water Resources Management of the Kingdom of Cambodia, (2007). Available online: [https://portal.mrcmekong.org/assets/v1/documents/Cambodian-Law/Law-on-Water-Resources-Management-\(2007\).pdf](https://portal.mrcmekong.org/assets/v1/documents/Cambodian-Law/Law-on-Water-Resources-Management-(2007).pdf).

المادة 11: لكل فرد الحق في استخدام الموارد المائية بما لا يتجاوز الحاجة الأساسية للشرب، الاغتسال، الاستحمام وغيرها من الأغراض بما في ذلك تغذية الحيوانات الأليفة والجاموس وصيد الأسماك وري الحدائق والبساتين، مع تجنب التأثيرات على أشخاص آخرين.

كما تصف كمبوديا ما ورد أعلاه بالقول إن استخدام المياه هذا لا يتطلب أي ترخيص. ثم تنص المادة 12 على أن الأشكال الأخرى لاستخدام الموارد المائية، مثل الأغراض الزراعية أو الصناعية، تخضع لترخيص أو تصريح. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة التي قد تُعطل موارد المياه، مثل ملء مجاري المياه، أو مشاريع البناء بالقرب من مجاري المياه، أو تحويل موارد المياه، تخضع لمتطلبات إدارية مختلفة مثل التصاريح، موافقة الوزارة، أو تصريح من الجمعية الوطنية.

كما يعطي قانون المياه والموارد المائية لسنة 1996 في لاوس الأولوية للاستخدام المنزلي والفردى على الاستخدامات الأخرى من خلال تسليط الضوء في الأهداف على أن تحت الأرض مُخصَّص بشكل أساسي للشرب والاستخدام الشخصي، في حين تخضع الاستخدامات الأخرى للموافقة.⁵⁵ ويُعزِّز القانون كذلك إمكانية حصول الأفراد على إمدادات المياه من خلال تحديد ثلاث فئات لحقوق استخدام المياه. الفئة الأولى، استخدام المياه على نطاق محدود، تشمل الاستخدام المنزلي لصالح عموم الأسرة؛ المياه لصيد الأسماك أو تربية الأسماك؛ استخدامها في زراعة المحاصيل والأشجار؛ تربية الماشية للاستخدامات الأساسية للأسرة؛ وجمع الأوساخ، الصخور، الطين، أو النباتات داخل وحول مصدر المياه. وتشمل الفئات الأخرى، متوسطة النطاق وواسعة النطاق، مشاريع البناء، الري، تركيبات مضخات المياه غير المخصصة للاستخدام العائلي، الاستخدامات الصناعية، بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى للسياحة أو الأعمال الرياضية. وينص القانون على أن الاستخدامات على نطاق محدود لا تتطلب موافقة حكومية مُسبقة، بينما يجب أولاً الموافقة على جميع الاستخدامات المتوسطة والواسعة النطاق وتسجيلها وإضفاء الطابع الرسمي عليها بموجب اتفاق.

في ناميبيا، إن قانون إدارة الموارد المائية لسنة 2013 يضمن استمرار الوصول الموثوق إلى موارد المياه من خلال تمكين الوزير من حجز كل أو جزء من تدفق المجرى المائي أو موارد المياه الجوفية أو المياه في سد أو بحيرة من أجل تلبية متطلبات استخدامات المياه المنزلية أو لحماية وصيانة النظم البيئية المائية والأراضي الرطبة بشكل معقول.⁵⁶

ومن خلال إعطاء الأولوية للاستخدام الفردي والمنزلي في جميع الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية، يمكن لأي بلد الإشارة إلى نيته في تعزيز حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي وضمان الموارد المتاحة لمواطنيه قبل تخصيص هذه الموارد الشحيحة للاستخدام التجاري أو الصناعي.

هـ. معالجة الاستخدامات الزراعية للموارد المائية من خلال التشريعات

وكما ذكرنا سابقاً، إن الأنشطة الزراعية في العراق مسؤولة عما يصل إلى 90% من إجمالي عمليات سحب المياه على الصعيد الوطني. وبالمثل، تشهد بلدان أخرى أيضاً ارتفاع معدلات سحب المياه بسبب الزراعة، وقد قامت بتشريع الشروط والقيود حول هذا القطاع للحفاظ على موارد المياه المحدودة وضمان الحفاظ على الجودة للاستخدام الفردي والمنزلي.

⁵⁵ Lao People's Democratic Republic, Decree of the President of the Lao People's Democratic Republic on the Promulgation of the Law on Water and Water Resources, (1996). Available online:

<https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC007478/>.

⁵⁶ Namibia, Water Resources Management Act, 2013 (Law No. 11 of 2013) at Article 37. Available online:

<https://www.lac.org.na/laws/2013/5367.pdf>.

يُمكن أن تتخذ المحاسبة المتعلقة باستخدام المياه في السياقات الزراعية عدة أشكال في التشريعات أو السياسات. فقد تتناول الأحكام التشريعية أو أحكام السياسات العامة كمية المياه المُستخدمة، مثل اشتراط الحصول على تصاريح لبعض الأنشطة، أو قد تحد من الطرق التي يتم من خلالها استخدام المياه في الأنشطة الزراعية، مثل حظر أو تقييد أشكال الري الأقل كفاءة. فعلى سبيل المثال، كرّد فعل على كمية المياه المستخدمة في الري بالغمر أو الانسيابية، فرضت بعض البلدان استخدام الري بالتنقيط في أنواع معينة من الممارسات الزراعية.

إن قانون إدارة الموارد المائية في ناميبيا لسنة 2013 يُتيح الوزير مطالبة مستخدمي المياه بكميات كبيرة بتطوير واعتماد خطط خدمات المياه، بما في ذلك استراتيجيات الحفاظ على المياه وإدارة الطلب على المياه لأغراض تحسين كفاءة المياه.⁵⁷

علاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان التي تعطي الأولوية للاستخدام الفردي والمنزلي على الاستخدام التجاري أو الصناعي، تفعل ذلك من خلال اشتراط الحصول على التصاريح لاستخدام المياه في الممارسات الصناعية أو التجارية، مع الشروط المنصوص عليها في هذه التصاريح لضمان كفاءة المياه أو استمرار جودة المياه. في لاوس، تنص المادة 18 من قانون المياه والموارد المائية لسنة 1996 على أن أي استخدامات واسعة النطاق للمياه، بما في ذلك الخزانات واسعة النطاق لأغراض الري، يجب أن تحصل على تصريح وأن تكون مصحوبة بدراسة جدوى، بيان تقييم الأثر الاجتماعي، ووسائل مُعيّنة لحل أي تأثيرات مُعيّنة.⁵⁸

و. معالجة الآليات المالية من خلال القانون

قد تنشأ إحدى العوائق الملحوظة أمام التطبيق الفعّال لقانون تمت صياغته بشكل جيد بسبب انخفاض الموارد المالية المُخصّصة على وجه التحديد للمسائل المتعلقة بضمان جودة وكمية المياه الكافية. يمكن أن يتضمن النهج المحتمل لمعالجة هذه المشكلة تخصيص صندوق وطني مُحدّد لا يمكن استخدامه إلا لتنفيذ المشاريع المتعلقة بتنفيذ قانون المياه.

إن المواد 55-60 من قانون إمدادات المياه والصرف الصحي في تنزانيا لسنة 2019 تكون بمثابة أحكام تمكينية لإنشاء صندوق وطني للمياه، بما في ذلك عن طريق تحديد مصادر التمويل والمهام المُحدّدة للصندوق.⁵⁹ وبالإضافة إلى حشد الموارد المالية اللازمة بشكل عام لتنفيذ القانون، تم تصميم الصندوق أيضاً لإصدار قروض بشروط مواتية للأجهزة المنفّذة للاستثمار في مجال توفير خدمات المياه وتسهيل بناء قدرات الأجهزة المنفّذة لتحسين وتعزيز قدرتها على التنفيذ وإدارة مشاريع المياه.

تحدد اللائحة التنفيذية (لوائح الصندوق الوطني للمياه لسنة 2019) أيضاً تفاصيل الصندوق، بما في ذلك الظروف المُحدّدة التي يجوز فيها منح القروض والمبادئ التوجيهية التشغيلية لمجلس المياه المنصوص عليه في القانون.⁶⁰

⁵⁷ Namibia, *Water Resources Management Act, 2013 (Law No. 11 of 2013)* at Article 90. Available online: <https://www.lac.org.na/laws/2013/5367.pdf>.

⁵⁸ Lao People's Democratic Republic, *Decree of the President of the Lao People's Democratic Republic on the Promulgation of the Law on Water and Water Resources*, (1996). Available online: <https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC007478/>.

⁵⁹ Tanzania, *The Water Supply and Sanitation Act, 2019*. Available online: <https://www.maji.go.tz/uploads/publications/sw1562329366-THE%20WATER%20SUPPLY%20AND%20SANITATION%20ACT,%202019.pdf>

⁶⁰ Tanzania, *The National Water Fund Regulations, 2019*. Available online: <https://www.maji.go.tz/uploads/publications/sw1579858843->

وبالمثل، قام قانون المياه في كينيا لسنة 2016 أيضاً باستحداث آلية مالية لتقديم المنح من أجل "المساعدة في تمويل تطوير وإدارة خدمات المياه في المناطق المهمشة".⁶¹ تنص المادة 114 من القانون على أن هدف الصندوق الاستثماري لقطاع المياه هو تسهيل ما يلي:

- المبادرات التي يقودها المجتمع المحلي من أجل الإدارة المستدامة للموارد المائية؛
- تطوير خدمات المياه في المناطق الريفية التي لا تُعتبر مجدية تجارياً لتوفير خدمات المياه من قبل المُرخَّص لهم؛
- تطوير خدمات المياه في المناطق الحضرية الفقيرة المحرومة؛ و
- الأنشطة البحثية في مجال إدارة الموارد المائية وخدمات المياه، المجاري، والصرف الصحي.⁶²

ز. ضمان التنفيذ الفعال لقوانين المياه

وكما هو الحال مع ضمان نجاح معظم أشكال القانون البيئي، فإن ضمان فعالية قوانين المياه لا يتوقف عند سن قانون قوي. إن أحد أهم القضايا في قانون البيئة ليست الانتقال إلى تشريعات قوية، بل هي تنفيذ وتطبيق هذه القوانين بشكل غير منتظم، غير كامل، أو غير فعال. وهذه القضية، المعروفة باسم "فجوة التنفيذ"، هي قضية متكررة في القانون البيئي وقد تنشأ إما على المستوى المؤسسي أو على المستوى التشريعي (على سبيل المثال، عندما يتم سن قوانين تفتقر إلى التفويضات اللازمة أو عندما تكون معاييرها غير واضحة).⁶³

غالباً ما تتسع فجوة التنفيذ هذه نظراً لأن العديد من القوانين البيئية تستند إلى قوانين بلدان أخرى دون الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدولة التي تُشرع القانون. علاوة على ذلك، على الرغم من استخدام القوانين الإطارية بشكل روتيني في جميع أنحاء العالم، فإن الصياغة غير الصحيحة لهذه القوانين قد تؤدي إلى إهمال البنود التنفيذية الرئيسية أو صياغتها بطريقة غير واضحة (مثل عدم تحديد نتائج أو أهداف ملموسة للقوانين لقياس مستوى الأداء). وهذا يعني أن القوانين غير قابلة للتنفيذ بالشكل الصحيح.⁶⁴ وقد أدركت الأمم المتحدة أيضاً أنه على الرغم من وجود اللوائح التنظيمية في العديد من البلدان، إلا أن هذه اللوائح قد لا يتم تنفيذها لأسباب مختلفة. ينشأ أحد الأسباب الشائعة لضعف التنفيذ عندما يكون لدى مؤسسات متعددة تفويض لتنظيم نفس الخدمة دون وجود مؤثر واضح لحدود السلطة بين هذه المؤسسات.⁶⁵

يجب على المشرعين صياغة القوانين مع أخذ التنفيذ في الاعتبار. فعلى الرغم من أن أفضل حماية للموارد المائية هي من خلال التشريعات، إلا أن التشريعات غير القابلة للتنفيذ قد تُعيق التقدم أكثر مما تساعد. يمكن أن تكون التشريعات قابلة للتنفيذ بسهولة أكبر عندما تكون مكتوبة بشكل جيد وواضحة وسهلة الفهم، بما في ذلك أهداف واضحة ومسؤوليات محددة للسلطات المختصة.

علاوة على ذلك، بعد سن تشريعات واضحة وقابلة للتنفيذ، يجب إنشاء نُظم إنفاذ لضمان توعية موظفي الجهاز القضائي وموظفي إنفاذ القانون بطبيعة المسائل البيئية، مثل تقديم تدريب مُتخصِّص لهؤلاء الأفراد. وهذا من

[GN.%20No.%20891%20dated%2013%20Dec%202019%20National%20Water%20Fund%20Regulations,%202019.pdf](https://www.unep.org/resources/assessment/environmental-rule-law-first-global-report)

⁶¹ Kenya, *The Water Act, 2016*. Available online: <https://wasreb.go.ke/downloads/Water%20Act%202016.pdf>.

⁶² Kenya, *The Water Act, 2016* at article 114.

⁶³ UNEP, *Environmental Rule of Law Report*, 2019, p.3. Available online:

<https://www.unep.org/resources/assessment/environmental-rule-law-first-global-report>

⁶⁴ *Ibid*.

⁶⁵ United Nations, *Blueprint for Acceleration: Sustainable Development Goal 6 Synthesis Report on Water and Sanitation 2023*, p.51. Available online: <https://www.unwater.org/publications/sdg-6-synthesis-report-2023>.

شأنه أن يساعد على ضمان إنفاذ القوانين بشكل فعّال، نظرًا للطبيعة المعقدة في كثير من الأحيان لقانون المياه والبيئة.⁶⁶

ثالثًا. الخلاصة

إن حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في مستوى معيشي لائق. وتشير الآثار الشديدة للجفاف الناجم عن تغيير المناخ على العراق إلى أنه يجب على المشرعين النظر في كيفية تشريع هذه الحقوق لضمان معايير كافية لجودة وكمية المياه للجميع في العراق.

عند وضع القوانين لتنظيم نوعية وكمية المياه محليًا، ينبغي للمشرعين النظر في الدروس المستفادة من البلدان الأخرى التي تعاملت مع ندرة المياه في الماضي من أجل تكريس المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية على المستوى الوطني.

⁶⁶ *Ibid* at p.189.

رابعاً. نبذة عن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان

إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان (IILHR) منظمة غير ربحية، مسجلة في مدينة واشنطن العاصمة، بلجيكا والعراق. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان يساعد الدول في المراحل الأولى من الديمقراطية على تطوير القدرة على ترسيخ سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان. إن معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وبفضل فريق عمله المُكوّن من دبلوماسيين، برلمانيين، نشطاء حقوق إنسان، قانونيين، ومحامين يمتلك سِجلاً حافلاً في تنفيذ البرامج الناجعة التي تساعد الشركاء المحليين على حشد الدعم لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

يمتلك معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان وجود قوي وداعم في العراق منذ تموز 2005. ويتشارك بشكل متضافر مع قيادات حكومية ومن المجتمع المدني لتعزيز أساليب التعامل مع قضايا حقوق الإنسان من خلال (أ) وضع مشاريع قوانين؛ (ب) العمل على سنّ تلك القوانين؛ (ج) مساعدة الشركاء المحليين في الحكومة وخارجها من أجل تطوير القدرة على الدفاع عن قضايا مُحدّدة وكذلك تقييم وتطوير وصياغة القوانين، (د) بناء توافق في الآراء حول الأولويات، الوسائل، والإستراتيجيات من أجل الوصول إلى منظومة أقوى لحماية القانون وحقوق الإنسان. يتعاون معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مع كبار قادة المجتمع المدني، محامين، أكاديميين، مُشرّعين، وصانعي السياسات لضمان أن يكون عمله مبني على أساس الفقه والممارسة العراقيين.

تتضمن أمثلة عمل معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان المشاركة المكثفة في صياغة أكثر من 90 تحليلاً مختلفاً للقضايا التشريعية والدستورية. كما قدّم معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان تعليقات على المناهج المتبعة لمجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك المراجعة الدستورية، قانون النوع الاجتماعي، مفوضية حقوق الإنسان العراقية، تطوير شبكة الضمان الاجتماعي، حرية التعبير والمعلومات، المساءلة، العدالة الانتقالية، وحقوق الأقليات.